على شكل نماذج مطبوعة ومشفرة ببار كود (Barcode) يقرأ آلياً، أو ملفات إلكترونية ترسل بشكل آمن وتقرأ آلياً، ويُعد هذا المشروع من نوع مشاريع حكومة – حكومة.

- مشروع دليل الجهات الحكومية، الذي يهدف إلى بناء دليل إلكتروني للاتصال بالجهات الحكومية ومراكز المعلومات التابعة لها ونشر ذلك إلكترونياً على الإنترنت من خلال موقع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"، ونشر ذلك الدليل على أقراص ضوئية يسهل تداولها والبحث فيها.
- مشروع الأنظمة النمطية، ويهدف هذا المشروع إلى توحيد متطلبات الأنظمة النمطية ومواصفاتها في الأجهزة الحكومية، مثل الأنظمة المالية، وأنظمة شؤون الموظفين، وأنظمة الاتصالات الإدارية، وأنظمة إدارة المواد والمخازن والمستودعات، وأنظمة الأرشفة.

وتجدر الإشارة إلى العديد من المشروعات الأخرى التي تعد من مشروعات إرساء دعائم تحول المملكة إلى الاقتصاد المعرفي مثل:

- منطقة التقنية بالدمام (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية).
- حديقة تقنية المعلومات والاتصالات في الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض).
- مشاريع المناطق الصناعية الجديدة (وفق الاستراتيجية الوطنية للصناعة).
- وادي الرياض للتقنية وواحة المعرفة (كسب).
- رواق المعرفة (جامعة الملك سعود).
- برنامج الملك عبد الله للابتعاث.
- برنامج الملك عبد الله لتطوير التعليم.
- مبادرة الملك عبد الله للمحتوى الرقمي – العربي.
- مركز الملك عبد الله المالي في مدينة الرياض (وقد تمت الإشارة إلى هذه المشروعات في أماكن مختلفة من هذا التقرير).

ومن الجدير بالذكر، وفي سياق التحول الكامل للاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات، فإنه يجب اعتماد أهداف وسياسات وطنية تتبناها كل القطاعات وتعمل على تنفيذها بوتيرة عالية، كما يتطلب تحديد الأولويات، وتبني المؤشرات التي تقيس أداء هذه القطاعات في هذا التوجه. وسيتحقق ذلك من خلال وضع برامج ومشاريع في الخطط التشغيلية لهذه القطاعات لتنفيذ خطة التنمية التاسعة، وينص هدفها الثامن على "التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات"[1].

الحرية الاقتصادية وتعزيز المناخ الاستثماري:

سياسة المملكة الثابتة في دعم الحرية الاقتصادية:

تتجسد سياسة المملكة في دعم الحرية الاقتصادية من خلال ثوابت أساسية هي:

- الإصلاح الاقتصادي الداخلي الذي يشمل إعادة الهيكلة والتغيير الهيكلي والتكيف الاقتصادي للبنية الاقتصادية في المملكة على الصعيدين الحكومي والأهلي.
- تشجيع الاستثمار القادم من الخارج وتدفق رأس المال الأجنبي إلى المملكة.
- الخصخصة وتعزيز دور القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع الصادرات.
- إصلاح القطاع النقدي.

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الحادية عشر في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١١م الذي يصدره البنك الدولي وبذلك تحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، كما احتلت المملكة المرتبة الثامنة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠م الصادر عن منظمة UNCTAD.

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١هـ - ١٤٣٦/٣٥هـ.